المحاضرة رقم IV : تصنيف المؤسسات الاقتصادية

يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية بالرجوع إلى عدة من المعايير المختلفة لعل من أهمها :

١- حسب المعيار القانوني : وتقسم حسبه المؤسسات إلى

١-١ المؤسسات الخاصة : وتشتمل على

أ/ المؤسسات الفردية : هذا النوع من المؤسسات هي ملك لشخص واحد هو الذي يمتلك رأس مالها الأساسي ويمكنه المشاركة في العمل إضافة إلى وظيفته في الادارة والتنظيم وهو مالها المردود ويتضح للزيادة والنقصان في أي وقت وفي فترة سابقة لم يكن صاحب المؤسسة الفردية يقترض من البنوك ولكن مع الوقت أصبح يلجأ إلى الاقتراض منها . ومن الأمثلة الشائعة عن هذه المؤسسات نجد ما يسمى بالتجار الصغار وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والمحاسبين ... إلخ

ب/ الشركات : رأس مال هذه الشركات يكون ملكا لشخصين أو أكثر وأنواعها هي :

* شركة التضامن : يشترك فيها أشخاص بحصص متساوية أو مختلفة من حيث القيمة الحصة أو طبيعتها (نقدية، عينية) ويلتزم الأشخاص في شركة التضامن تجاه الشركة بحصصهم ويمكن أن يتعدى التزامهم هذا إلى ممتلكاتهم الخاصة . تسييرها يكون من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص من بين الشركاء

أو أجانب عن الشركة ويكون التسيير باسم الشركة التي تتمتع باستقلالية الشخصية القانونية.

* الشركة ذات المسؤولية المحدودة: ظهر أول شكل لها في ألمانيا سنة 1892 ثم فرنسا عام 1925 وفيها لا يتحمل الشركاء الخسائر إلا في حدود الحصص المقدمة، وهذه الأخيرة تكون متساوية وغير قابلة للتداول وعدد الشركاء محدود، أما الإدارة فإنها تسند إلى شريك أو أكثر أو إلى شخص أجنبي ويكون هذا الأخير حسب عدد الحصص لكل شريك.

* شركات المساهمة: وتسمى أيضا شركات الأموال وتتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأس مالها على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويتحمل الشريك الخسائر بمقدار قيمة الأسهم المشارك بها فهي إذا مسؤولية محدودة بهذا الأخير أما الأرباح فإن الشركاء يتقاضونها مقابل كل سهم يملكونه. ويمثل هذا النوع من الشركات الغالبية في الدول المتقدمة من مجموع أنواع الشركات الموجودة الأخرى.

1-2- المؤسسات العمومية: وهي مؤسسات رأس مالها تابع للقطاع العام (الدولة) والتي تختار من يديرها ويسيرها وهي نوعان:

أ/ مؤسسات تابعة للوزارات: وهي مؤسسات وطنية تخضع مباشرة للوزارات طالبة إنشائها والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعينهم. وتقدم لها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

ب/ مؤسسات تابعة للجماعات المحلية: وتتكون هذه المؤسسات في البلدية أو الولاية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو كلاهما، وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتكون عادة في مجال النقل أو البناء أو الخدمات العامة.

1-3- المؤسسات المختلطة: وهي مؤسسات التي تشترك فيها الدولة ممثلة في الوزارات أو المؤسسات العمومية مع القطاع الخاص.

2- المعيار الاقتصادي: وتقسم حسبه المؤسسات الى:

2-1- المؤسسات الفلاحية: تختص في إنتاج الحبوب وتربية المواشي والصيد البري [illegible].

2-2- المؤسسات الصناعية: وتشتمل المؤسسات التحويلية التي تنتج منتوجات نهائية أو وسيطية وتشمل كذلك المؤسسات الاستخراجية و صناعة التجهيزات

2-3- مؤسسات الخدمات والتجارة: وتشمل كل المؤسسات الخدمية كالنقل والمؤسسات المالية وشركات التأمين ومكاتب الصحة والتكوين --- إلخ.

3. معيار الحجم : وتقسم فيه المؤسسات الى مؤسسات صغيرة، متوسطة وكبيرة الحجم وكل التقريق بينها متشابه، لكثير من الاختلاف بين الاقتصاديين فحسب Jacques Marchal :

| | |
|---|---|
| المؤسسة المصغرة (متناهية) | من ١ الى ٩ |
| مؤسسة صغيرة | من ١٠ الى ١٩٩ |
| مؤسسة متوسطة | من ٢٠٠ الى ٤٩٩ |
| مؤسسة كبيرة | من ٥٠٠ فما فوق |

أما S. Braconnier فقد قسمها على النحو التالي

| | |
|---|---|
| مؤسسات صغيرة | من ١ الى ١٥ |
| مؤسسات متوسطة | من ١٥ الى ١٠٠ |
| مؤسسات كبيرة | من ١٠٠ فما فوق |

كما يختلف هذا التصنيف من هيئة الى أخرى ومن دولة الى أخرى وعموما فانه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تنتشر في شتى فروع الاقتصاد، وتتميز بعدد من المزايا نذكر منها :

- قدرة تكيف على شكل مؤسسات عائلية
- هيكلها التنظيمي بسيط
- تعتبر قاعدة للصناعات الكبيرة
- تمثل الغالبية من مجموع المؤسسات في الاقتصاد العالمي
- سهولة الإدارة
- قلة المخاطر التي تواجهها في الأسواق .